

حملة عُمانية لتحسين الاقتصاد من عمليات غسيل الأموال

البنك المركزي يطلق تحذيرات من جمع وتحويل الأموال دون ترخيص



شكلت تحذيرات البنك المركزي العماني من مغبة الالتفاف على القوانين في جمع أو تحويل الأموال المشبوهة عن طريق محلات غير مرخصة، تحولا كبيرا في سياسات البلد الخليجي بهدف تحسين الاقتصاد من عمليات غسيل الأموال، ضمن استراتيجية إصلاح شاملة يشرف عليها السلطان هيثم بن طارق، وذلك في سياق العمل الخليجي المشترك لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ولكن يبدو أن السلطات التقديرة العمانية لم تطور على النحو المطلوب سياساتها المالية من أجل حماية الاقتصاد من الجرائم المالية كما هو الحال مع الإمارات، على سبيل المثال، والتي أصدرت قانونا في عام 2012 يجعل تسجيل الحوالات أمرا إلزاميا، وذلك من أجل الرقابة على الحوالات التي تعتمد بسبب زيادة نسبة المهاجرين وحشية ذهبها إلى أماكن مجهولة. وعمان عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فاتف)، إلى جانب كونها عضوا في وحدة الاستخبارات المالية، والمعروفة باسم وحدة معالجة المعلومات المالية، كما أنها عضو في مجموعة إيغومنت، وهي شبكة غير رسمية تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية.

وتستضيف البحرين، أكثر دول الخليج العربي تضررا من التمويلات الإيرانية، الهيئة الإقليمية لفاتف، وقد كانت من أوائل دول المنطقة، التي قننت التبرعات للجمعيات الخيرية من خلال القانون الصادر سنة 1956.

وفي خطوات تؤكد توجهها كبلد يسعى إلى العمانية بتأكيد توجيهها كبلد يسعى إلى المحافظة على مشاركته في تحقيق أمن المنطقة، وأن من واجبه تعطيل تمويل الإرهاب، قامت كافة المؤسسات المالية بتنفيذ التوصيات الـ40 لمجموعة فاتف بشأن غسيل الأموال، إضافة إلى ثمانية توصيات بشأن تمويل الإرهاب.

وتتوجها لهذه التحركات قرر الاتحاد الأوروبي في وقت سابق هذا الشهر شطب اسم سلطنة عمان من قائمة الجرائم المالية بقائمة الدول غير المتعاونة في المجال الضريبي، والتي بدأ الاتحاد العمل بها في ديسمبر 2017 بغرض تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التهريب الضريبي وتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة غسيل الأموال.

وقالت الولايات المتحدة في تقرير سنوي نشرته وزارة الخارجية حول مكافحة الإرهاب العالمي في يونيو الماضي إن عمان شريك إقليمي مهم في مكافحة الإرهاب يعمل بنشاط لمنع

مسقط - اعتبرت أوساط مالية أن التحذير، الذي أطلقه البنك المركزي العماني الخميس بشأن التعامل مع مكاتب صرافة غير المرخصة لها قانونيا يعطي لمحة عن وجود تغيير شامل في استراتيجية السلطات لتطبيق العمليات المالية المشبوهة، والتي قد تحدث ضررا بالاقتصاد.

ويربط محللون هذا الإجراء بقضية غسيل الأموال، التي ما فتئت تتصاعد في منطقة الخليج خلال السنوات القليلة الماضية، ويبدو أن مسقط تحاول السيطرة عليها خاصة في ظل الرقابة الغربية من مؤسسات تعنى بمكافحة تبيض الأموال ومكافحة الإرهاب، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.



طاهر العمري

جهدونا انصب على تعزيز قدرتنا على مواجهة الجرائم المالية

وفي سابقة لم تكن ذات أولوية في عهد الراحل السلطان قابوس، حذر البنك المركزي في بيان نشرته وكالة الأنباء العمانية الرسمية كافة المواطنين والمقيمين إلى توخي الحذر وعدم القيام بتحويل الأموال من خلال الخدمات المقدمة من قبل أفراد ومحلات غير مرخصة من قبل البنك المركزي.

ولأن مثل هذه النوعية من التعاملات المالية قد تؤدي إلى مشاكل تهدد الأمن المالي للبلد الخليجي، والذي يعاني أصلا من أزمة اقتصادية، شدد المركزي على أن التعامل في أنشطة تحويل الأموال غير المرخصة يعد أمرا غير قانونيا ومخالفا لأحكام القانون المصرفي العماني وقانون نظم المدفوعات الوطنية وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ووفق القانون العماني يحظر مزاوله أعمال تحويل الأموال في البلاد دون ترخيص لتحويل الأموال دوليا باستخدام أساليب ونظم غير مرخصة مثل تطبيق "البي كاش"، بينما تعتبر شركة "يونيو موني" من أفضل شركات الصرافة على مستوى البلاد.

حصر السبيل خارج النظام الرسمي

ركزت على تعطيل البات تمويل الإرهاب والجريمة من خلال التحقيقات السرية الفعالة عبر الإنترنت.

ويعد العمل المصرفي نشاطا حيويا في أي اقتصاد، ولدى البنوك مهمة أساسية ومتعاونة للقيام بها، كما يعتمد سلوك القطاع المصرفي والمالي على سلامة الاقتصاد، ومن هنا تريد مسقط أن تكون التحويلات المالية ضمن هذا الإطار حتى يتسنى لها تعقب الأموال المشكوك في مصادرها.

وبالنظر إلى حجم النمو والتعاملات المالية، تعتبر عمان، المصنفة ديونها عالية المخاطر من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث، من الأضعف اقتصادات منطقة الخليج الغنية بالنفط، وقد راكمت ديونا في السنوات الأخيرة لتعويض الهبوط في إيرادات النفط.

ورغم أن البلد الخليجي، لا يعاني جرائم مالية كبيرة، فإنه عمل طيلة السنوات الماضية على هذه النقطة، وقد أعلنت مسقط خلال منتدى التوعية الخامس عن المعاملات المشبوهة الذي استضافته في مارس من العام الماضي أنها بصدد تقييم أداؤها في مجال مكافحة غسل الأموال.

وقال طاهر العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، رئيس لجنة مكافحة غسل الأموال، في ذلك الوقت إن الجهود انصبحت على التوعية في ما يتعلق بعملية التشريعات لأن بلاده كانت مقبلة على تقييم دولي في ما يتعلق بقدرة السلطنة والأجهزة الموجودة فيها على مكافحة هاتين الجريمتين.

وفي ديسمبر الماضي، شارك مسؤولون عمانيون في ورشة عمل نظمتها وزارة العدل الأميركية، التي

عمان أصدرت قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في 2010 ضم التشريعات المرتبطة بجرائم التمويل

وأصدرت عمان قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2010، والذي قام بتوحيد كافة التشريعات المرتبطة بجرائم التمويل، بما يدعم اتفاقية دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب ووقف كل معاملة قد تكون لها صلة بهذا الخطر، كخطوة رئيسية في الأوسع نطاقا تعطيل وتفكيك البنية التحتية الشاملة للإرهاب والعنف.

الإرهابيين من شن هجمات أو استخدام البلاد كملاذ آمن.

ولطالما ارتبطت عمليات غسل الأموال بالإرهاب، حيث هناك العديد من التنظيمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة، وأيضا الجماعات المحظورة مثل حزب الله اللبناني ومليشيات تابعة لتركيا وإيران في كل من العراق وسوريا وليبيا، استطاعت الحصول على تمويلات ضخمة بطرق غير مشروعة.

وكان السلطان هيثم بن طارق قد وضع الاقتصاد ضمن أولويات برنامجه الإصلاح، قائلا في خطاب له إثر توليه زمام الحكم في شهر يناير الماضي، إن "عمان على أعتاب مرحلة جديدة من الإدارة، والاقتصاد، كما تمسك قطاع التعليم كإحدى أولويات الدولة في عهده.

السعودية تستثمر في أكبر شركات التجزئة الهندية

إنه سيستثمر 843.45 مليون دولار في ريلينس ريتيل. وأظهرت بيانات رسمية بنهاية النصف الأول من العام الجاري أن السعودية واصلت ضخ استثماراتها في الخارج عبر صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) غير متקרرة بأزمة الوباء.



ياسر الريمان

ويؤكد محللون أن الأرقام حول انخفاض الاحتياطات الأجنبية للبلاد تعكس تمسك الحكومة السعودية بسياساتها في توسيع رقعة أعمالها في الخارج مهما كانت الظروف. وقررت نقص الاحتياطي مع اتجاه إلى التقشف بدأ في مايو الماضي، حين أعلنت البلاد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثاله وتعليق صرف بدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة في محاولة لدعم المالية العامة. وتعاني السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، من انخفاض غير مسبوق في أسعار الخام فضلا عن الإجراءات المفروضة لمكافحة الوباء، والتي أثرت في القطاعات غير النفطية من اقتصادها.

وقال ياسر الريمان محافظ صندوق الاستثمارات العامة في البيان "سيمكننا الاستثمار في شركة ريلينس لقطاع التجزئة المحدودة من تحقيق عوائد مالية طويلة الأجل لصندوق الاستثمارات العامة بما يحقق مستهدفات نوع مصادر الدخل".

ويأتي الاستثمار السعودي في الشركة الهندية بعد استحواذ الصندوق في وقت سابق هذا العام على حصة تقدر بنحو 2.32 في المئة في منصة جيو بلاتفورمز، شركة الخدمات الرقمية التابعة لشركة ريلينس للصناعات.

واشترى الصندوق حصة في منصة جيو بلاتفورمز التي تضم وحدة الاتصالات جيو إنفوكوم وتطبيقات للموسيقى والأفلام في يونيو مقابل 1.5 مليار دولار تقريبا.

وخاطبت ريلينس، التي يسيطر عليها الملياردير موكيش أمباني، المستثمرين لشراء حصص في وحدتها للتجزئة. وجمعت ريلينس بالفعل نحو 20 مليار دولار من المستثمرين العالميين عبر بيع حصص في وحدتها الرقمية جيو بلاتفورمز.

وتملك ريلينس ريتيل فنشزر قرابة 12 ألف متجر وتبيع كل شيء بما في ذلك منتجات البقالة والإلكترونيات والأزياء والأحذية. والشهر الماضي، قال صندوق مبادلة للاستثمار المملوك لحكومة أبوظبي

الرياض - استكمل صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي) خطته الاستثمارية الخارجية، التي بدأها قبل حوالي عامين بالاستحواذ على حصة أقلية في أكبر مجموعة هندية تعمل في قطاع التجزئة.

وأكد أن الضرورة تقتضي أيضا اشتري حصة تقدر بحوالي 2.04 في المئة في ريلينس ريتيل فنشزر المحدودة مقابل نحو 1.3 مليار دولار، وهي وحدة التجزئة التابعة لريلينس إنديستريز العاملة في مجالات تشمل النفط والاتصالات.

وهذه الخطوة تأتي في تحد لأزمة فايروس كورونا، والتي تسببت منذ أن تم اعتماد إجراءات الإغلاق في ركود الأنشطة الاقتصادية للبلاد، وزادت من انحسار عوائد النفط التي تعتمد عليها نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

وتتماشى هذه الصفقة مع جهود الصندوق في الاستثمار بالقطاعات والشركات، التي تحقق عوائد مالية جذابة طويلة الأجل، وتسهم في جهود التحول الاقتصادي والنمو في البلد الخليجي، الذي يبحث منذ أشهر عن كيفية إنعاش النمو في ظل تباطؤ النمو العالمي وأزمة الوباء. وأكد المسؤولون السعوديون في الصندوق أن هذا الاستثمار سوف يعزز بشكل أكبر وجود الصندوق في اقتصاد الهند النشط وقطاع التجزئة الواعد.

التكامل الصناعي مطمح يحاول الخليجيون ترسيخه

في أسواقها المحلية بسبب تزايد أعداد السكان، من خلال التركيز على تنمية منتجاتها المحلية. ونسبت وكالة الأنباء السعودية للنائب الأول لرئيس اتحاد الغرف الخليجية عجلان العجلان قوله إن "المتغيرات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا نتيجة تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي واقتصاديات دول الخليج وما اتخذته الدول من إجراءات حمائية، تدعو إلى أهمية دعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والصناعات التحويلية".



الوباء يفرض دعم استراتيجيات التصنيع

في أسواقها المحلية بسبب تزايد أعداد السكان، من خلال التركيز على تنمية منتجاتها المحلية. ونسبت وكالة الأنباء السعودية للنائب الأول لرئيس اتحاد الغرف الخليجية عجلان العجلان قوله إن "المتغيرات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا نتيجة تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي واقتصاديات دول الخليج وما اتخذته الدول من إجراءات حمائية، تدعو إلى أهمية دعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والصناعات التحويلية".

الدعم (السعودية) - ترى الأوساط التجارية والاقتصادية الخليجية أن الظروف التي فرضتها أسعار النفط المتدنية وأزمة الوباء تمثل دافعا رئيسا أمام دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تسريع إتمام التكامل في القطاع الصناعي، وإيجاد بدائل نمو جديدة. ودعا اتحاد الغرف الخليجية في مقترح قدمته لوزراء التجارة والصناعة بدول الخليج العربي خلال لقاء تشاوري عقد بقلعة الفيديو كونفرانس إلى أهمية التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء في القطاعات الصحية والطبية والزراعية والمواد الغذائية.

وأكد الاتحاد في بيان على ضرورة الإسراع في دعم الاستثمار في تلك القطاعات بما يعزز استدامة الأمن الغذائي والصحي الخليجي، من خلال تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية من وفرة في الموارد الأولية للصناعات والموارد البشرية والمالية، فضلا عن وجود قوة شرائية تدعم نمو الطلب على السلع والخدمات بالاقتصاد الخليجي. وخلال السنوات الماضية، تصاعدت وتيرة الاستثمارات الخليجية والإجراءات الحكومية في دول الخليج، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة وارداتها الغذائية. ويقول خبراء الاقتصاد إن دول الخليج راهنت على ضخ استثماراتها كبيرة لتأمين الطلب الاستهلاكي المتزايد